العنوان:	السلفيون وقواعد اللعبة السياسية
المصدر:	البيان
الناشر:	المنتدى الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	الرشيدى، حسن
المجلد/العدد:	ع 287
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يونيو / رجب
الصفحات:	56 - 60
رقم MD:	453104
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	السلفية ، السلفيون، العمل السياسي ، الصراع السياسي ، النظم السياسية ، الحرية السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/453104

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السلفيون
وقواعد اللعبة السياسية

حسن الرشيدي(*)
istratigi@hotmail.com

«الإسلام يملك جوهراً ثابتاً تتوالى عليه الدهور فيتغير المظهر دون الجوهر؛ ومعنى ذلك: أن الأصولية أصيلة فيه، وفي ظروف الأزمات تعود للظهور باعتبارها الجزء الأصيل من ماهيته».

هذا قول المستشرق الغربي أرنست جلنر، وهذا ما يحدث فعلاً على أرض الواقع؛ فالمزاج العربي والإسلامي بات في السنوات القليلة الماضية سلفياً.

ونحن نشهد الآن من وسائل الإعلام التي يهيمن عليها قطاع كبير من الليبراليين هجوماً كاسحاً على السلفيين في كثير من بلاد العرب، ويتزامن هذا مع الصعود الثوري للجماهير ونجاحها في تغيير الأنظمة في أكثر من دولة، وتبدُّل قواعد اللعبة السياسية.

قواعد اللعبة السياسية:

اصطلح الممارسون للعمل السياسي على تسمية الأسس التي تحكم الصراع بين الأطراف السياسية المختلفة بقواعد اللعبة؛ حيث يتم تشبيه ساحة الصراع أو البيئة التي تمارس فيها الأطراف المختلفة ضغوطاً لتحقيق أكبر قدر من الأهداف بساحة الألعاب التي يطلِق عليها بعضُهم مسمى الطاولة السياسية.

هذه الأسس أو القواعد أو دعائم الطاولة تشمل: تحديد أطراف الصراع المختلفة، وطبيعته، ونوعه؛ وعلى ضوء هذه القواعد يمكن لأي طرف في هذا الصراع اتخاذ المواقف السياسية والخيارات الأقرب لتحقيق أهدافه.

ولعل نظرية الألعاب أو The Theory of Games هي إحدى التطبيقات العلمية لممارسة السياسة بهذه القواعد، وقد طوَّرها عدد من علماء السياسة أمثال مارتن شوبيك وفون نيومان؛ حيث بيَّنا أن هناك نوعين من هذه الألعاب: لعبةٍ صفرية: وفيها يحاول أحد أطراف الصراع تحقيق أهدافه فقط، ولا يسمح للطرف الآخر بتحقيق أهدافه. وهذه اللعبة لها قواعدها التي تختلف عن اللعبة غير الصفرية التي يسمح فيها كل طرف للآخر بتحقيق جزء من أهدافه.

(*) مدير المركز العربي للدراسات الانسانية بالقاهرة.

كذلك يدرك السياسيون أن اللعبة السياسية قد تكون لها أبعاد دوليـــة أو إقليمية ومحلية، وفي الغالب فإن الخصائص الثلاث السابقة قد تشترك في مكوِّن اللعبة السياسية.

وتحديد أيٍّ من الأبعاد الثلاثة الســـابقة داخل في اللعبة، يســـمح لنا بتحديد من يتحكم في قواعد اللعبة. وهذه أخطر درجات الصراع السياســـي وأهمها؛ حيث تتنافس الأطراف السياسية المختلفة الداخلة في الصراع – سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية – على وضع قواعده، وتحديد معالم الطاولة السياسية وأبعادها، وإنشاء دعائمها المختلفة.

ولذلك في أعقاب ســـقوط النظم السياسية ونشوء نظام جديد، فإن القوى السياســـية تتصارع لإعادة إرســـاء قواعد اللعبة الجديدة، وتشييد دعائم للطاولة. فبينما تحاول أطراف في الصراع السياسي إبقاء قواعد اللعبة القديمة التي تخدم أهدافها تعمـــل الأطراف الأخرى التي تضـــررت من قواعد اللعبة القديمة على أن تهدم القواعد التي أعاقتها عن تحقيق أهدافها قبل أن تشرع في تحقيق هذه الأهداف.

هذه القواعد قد تكون قانونية، مثل: قانون دولي أو دستور محلـــي، وقد تكون متجـــاوزة الصيغة القانونيـــة وَفْقاً لإرادة الطرف الأقوى في الصراع.

وفـــي النهاية يحاول الطرف الأقـــوى في الصراع المحلي – مثـــلاً – فـــرض قواعده في اللعبة مراعيـــاً قواعد تضعها الأطراف الأقوى منه (دولياً وإقليمياً) لحين تغيُّر موازين القوى الإقليميـــة والدولية، بينما يحاول الطـــرف الأضعف الالتزام بقواعد اللعب التي رسمها الطرف الأقوى، وفي الوقت نفسه يســـتكمل أدوات قوَّته ويغير بالتدريج قواعد اللعب لتكون في صالحه في نهاية المطاف.

ففي الواقع المكِّي في بدايات الرسالة كان طرف الجماعة المســـلمة هو الأضعف فلم يأذن الرسول ﷺ للصحابة بالقتال؛ لأن الصراع حينئذٍ كان صفرياً؛ فلا يسمح المشركون للمسلمين بتحقيق أهداف الدعوة إلى الله؛ لذلك حاول الطرف المســـلم اســـتكمال دعوته بمد الدعوة إلى أماكن أخـــرى (الطائف)، وقبائـــل غير قريش (الأوس والخزرج)، حتى نجحت الجماعة المســـلمة في إيجاد موطئ قدم لها فـــي المدينة ومن ثَمَّ أُعلِنت الدولـــة، وهنـــا أصبح ميـــزان القوى يميـــل تدريجياً لجانب المســـلمين حتى وقعت حادثة مفصلية في الصراع الدائر بين المسلمين والمشـــركين؛ تمثلت في صلح الحديبية؛ عندما أراد المســـلمون الذهاب إلى مكة لأداء الحج وعلم المشركون بالأمر فحاولوا إيقاف المســـلمين عن مسعاهم. وهنا في هذا الصراع السياســـي أثبت النبي ﷺ حساً إســـتراتيجياً رائعاً في إدارة الصراع، وقدرته على التحكم في اللعبة السياسية؛ فهو مدرك أن قوة المســـلمين تنامت بحيث إنها أثرت في طبيعة الصراع فأضحى غير صفريٍّ؛ يســـمح كل طـــرف فيه للآخر بتحقيق جـــزء من أهدافه، ومن ثَمَّ دخل المســـلمون في مفاوضات مع مشـــركي قريش انتهت بتحقيق كل فريق لجـــزء من أهدافه؛ فالمشركون نجحوا في منع المسلمين من أداء عمرتهم ونجحوا أيضاً في اســـترداد من يأتي من المشركين مسلماً، بينما نجح المســـلمون في تحقيق الإنجاز الأكبر الذي يتمثل في اعتراف المشـــركين – للمرة الأولى – بالدولة الإســـلامية؛ بل ونجحوا أيضـــاً في بعض الأهـــداف الأقل مثـــل أداء العمرة في العام التالي، ونجحوا في حقن دماء المســـلمين؛ بل وازدادوا ثقة في دعوتهم أنها ستكتسح المشركين إن طال الزمن أو قصر وليس بالسلاح فقط. ولم يخضع النبي ﷺ لضغوط الصحابة الذين لم يروا هذه الأبعاد من اللعبة السياسية واعترضوا على ما بدا لهم تنازلاً في استبدال (بسم الله الرحمن الرحيم) بـ (باسمك اللهمَّ) و (محمدٍ رسول الله) بـ (محمدٍ بن عبد الله). فقد كان النبـــي ﷺ يرى أن هذا الموقف لا يحتمل مزيداً من الضغوط، ومـــن ثَمَّ فإنه ليس من المصلحة فرض مزيد من الأهداف مما لا يمكن للطاولة السياســـية أن تتحملـــه في هذه اللحظة إلى أن تبدَّل الموقف عنـــد فتح مكة، وأصبحت اللعبة صفرية مرة أخرى؛ ولكن هذه المرة لصالح المسلمين؛ فلن يُقبل من المشركين إلا الدخول في الإســـلام أو الدخول في قتال الطرف الأقوى هم المسلمون.

وتبـــرز أيضاً الانتفاضة الفلســـطينية فـــي عام ٢٠٠٠م مثالاً للعبة السياســـية الصفرية؛ فالطرف الفلســـطيني في الصـــراع لا يمتلك كثيراً من الأوراق فـــي صراعه مع الدولة الصهيونية، فحاول جاهداً اســـتجلاب مزيد من أدوات القوة عبـــر الانتفاضـــة وبالتدريج كان الطـــرف الصهيوني يحاول أيضاً انتزاع تلك الأدوات ليظـــل الصراع في مرحلة صفرية يعجز فيها الفلســـطينيون عن تحقيق أيٍّ من أهدافهم. ولكن مع دخول حماس اللعبة السياســـية المسموح بها ونجاحها في

السيطرة على قطاع غزة تغيرت قواعد اللعبة؛ لذلك حاولت آلة الحرب الصهيونية تغيير تلك القواعد في أواخر عام ٢٠٠٨م وتحديدها بأنه لا يمكن للسيطرة الحماسية على القطاع أن تدير الدولة فتصبح دولة فاشلة.

وفي مصر قبل الثورة كانت اللعبة السياسية صفرية بين النظام المصري المنهار وبين قوى المعارضة الإسلامية؛ بحيث لا يسمح بتشكيل أحزاب ذات مرجعية إسلامية، وتم منع أي من القوى الإسلامية من تحقيق أهدافها، ومع انهيار النظام في ثورة في ٢٥ يناير انهارت معه قواعد اللعبة السياسية، وبدأت البلاد في مرحلة لتشكيل قواعد جديدة للعبة السياسية وحاولت الثورة صبغ سماتها في قواعد اللعبة السياسية في مصر، ومنها:

القانون: ليصبح سيد الموقف في المجتمع المصري.

الحرية: وفي مقدمتها الحرية السياسية.

الدين المنفتح على التيارات الفكرية الأخرى.

ولكن الخارج كان له أيضاً إطلالته وتأثيره على المشهد السياسي المصري؛ سواء إقليمياً متمثلاً في إيران وإسرائيل والدول العربية أو دولياً، وبالذات الولايات المتحدة.

لذلك حاولت القوة الرئيسية الداخلية متمثلة في الجيش المصري – التي كان لها الدور الأكبر في تمرير سيناريو الثورة وتغيير النظام بهذا الشكل الأقل دموية؛ مقارنة بنظيره في الدول المجاورة – وَضْع قواعد جديدة للعبة، مراعية العوامل الخارجية وفي الوقت نفسه عدم تجاوز دور الجماعات الإسلامية ذات النصيب الأكبر في ثبات الثورة، فظهرت اللعبة السياسية غير الصفرية التي تسمح بوجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية؛ ولكنها في الوقت نفسه لا تستطيع النزول بثقلها الكامل لتفرض خياراتها على المجتمع بالطرق السياسية مع قدرتها على ذلك مراعاة للضغوط الخارجية.

السلفية:

عند الحديث عن السلفية يجب أن نفرق بين مستويين في التعامل مع هذا المصطلح؛ بين الفكرة نفسها وبين تطبيقاتها في المجال الواقعي والعملي.

ففي المستوى الأول: نجد أن السلفية هي منهج فكري لفهم الإسلام، له قواعد وأصول. والمقصود به رؤية القرآن والسُّنة وتطبيقهما بمنظور وفهم السلف الصالح وهم الصحابة – رضوان الله عليهم – والتابعون وتابعو التابعين؛ أي القرون الثلاثة الأولى ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين. وتقوم الفكرة السلفية على مجموعة قواعد يطلَق عليها منهج التلقي، ومنها: كل ما وافق الكتاب والسنة يتم إثباته وما خالفهما يُبطَل، ولا معصوم إلا الرسول ﷺ، كما أن إجماع السلف حجة شرعية ملزمة للخلف، ولا تُقِرُّ السلفية قولاً ولا تقبل اجتهاداً إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة والإجماع، ولا تعارِض القرآن والسنة بعقل أو رأي أو قياس، وغير ذلك من القواعد.

وهذه القواعد الواضحة في التعامل مع النصوص الشرعية تجعل الأساس في المنهج السلفي جليّاً نقياً، وهذا الوضوح يجعله في مقدمة المناهج على ساحة الصحوة الإسلامية. كما أن منهج التلقي هذا يجعله بمثابة إطار جامع لكل من ينتسب للسلفية.

لقد كان المنهج السلفي هو المنهج الذي تلجأ إليه الأمة الإسلامية طيلة تاريخها في اللحظة الفارقة؛ عندما يختلط فهم الإسلام النقي بمفاهيم متعددة وافدة، أو مفروضة.

والسمة الثانية لهذه اللحظة أيضاً: أنها لحظة صدام مادي مرتبط بالرؤية السلفية؛ ففي الصعود السلفي الأول زمان الإمام أحمد بن حنبل ارتبط هذا الحدث بشيئين، هما: فتنة خلق القرآن التي كان يقول بها المعتزلة، وأصرَّ الإمام أحمد على إظهار عقيدة السلف؛ فهنا تعرَّضت الرؤية العقيدية السلفية إلى التشويه. كما ارتبطت بتعذيب من يتمسك بها ومحاولة إجبار الناس على رؤية مخالفة.

و نلمح صعوداً سلفياً آخر في زمن ابن تيمية عند المد التتري الثاني على العالم الإسلامي، وكان التتار حينئذٍ يدَّعون الإسلام، وامتنع المسلمون عن قتالهم، فخرج ابن تيمية للناس يذبُّ عن منهج الإسلام النقي الذي يرفض التحاكم الى غير القرآن كقانون (الياسق) الذي كان يتحاكم إليه التتار، مع ملاحظةِ أن تلك اللحظة التاريخية ارتبطت أيضاً بصدام بين المسلمين والتتار، وبين علماء أهل السُّنة والحكام.

وفي انبعاث السلفية عصرَ دعوة ابن عبد الوهاب ارتبط ظهور السلفية بالشوائب التي شابت الإسلام بالبدع والخرفات والممارسات الشركية، فجاءت السلفية لتجلو وجه الإسلام الناصع مرة أخرى مع وجود الصدام المسلح أيضاً؛ سواء مع المناوئين للدعوة من داخل الجزيرة أو خارجها.

ونجيء إلى اللحظة الراهنة في أعقاب أحداث الحادي

عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فلم تكن نظرة الغرب لتلك الأحداث أن مجرد مجموعة من الشباب العرب المسلمين الغاضبين قد هاجموا بعض المنشآت الاقتصادية السياسية في الولايات المتحدة (طليعة الغرب وزعيمته، ونموذجه المبهر للعالم كله) ولكن الرؤية لتلك الأحداث كانت أعمق من هذا بكثير؛ حيث اعتبروه انتفاضة إسلامية على مسيرة حضارة غربية مظفَّرة تسود العالم وتنتشر قيمُها في كل بقعة وصقع، وهي التي ظنت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين أو بدا لها ذلك.

وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الإستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات، فإن المفكرين الإستراتيجيين والباحثين الغربيين - وخاصة في الولايات المتحدة - أخذوا يفنِّدون خلفيات وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمَهم وأفكارَهم ليصوغوا إستراتيجيات جديدةً للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي لتتبلور في ما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع، وكان أكثر هذه الإستراتيجيات خطورة ما اصطلح عليه في الأدبيات الأمريكية بـ (إعادة بناء الإسلام)[1].

إذن الصعود السلفي الحالي في العالم الإسلامي يرتبط بمحاولة فرض فهم جديد للإسلام، مثل: الإسلام الليبرالي والإسلام الفرنسي والإسلام الأمريكي، كما أنه أيضاً مرتبط بتصعيد الحرب العسكرية على بلاد المسلمين.

أما المستوى الثاني في فهم السلفية: فهو الحديث عن تطبيقاتها المعاصرة على أرض الواقع، فيجيء الاختلاف عند وصف الواقع وكيفية التعامل مع هذا الوصف.

ونتيجة لهذا الاختلاف ظهرت السلفيات المتعددة؛ فهناك السلفية الجهادية: وهي ترى أن الجانب العسكري مقدَّم للتعامل مع الواقع واستحضرت النصوص الشرعية التي تثبت به نظرتها هذه، وكذلك الحال عند الحديث عن السلفية العلمية والسلفية الإصلاحية، وحتى السلفية الجامية التي ينظر إليها أنها موالية للحكومات؛ فإن شرعيتها والأدلة عليها تستخرجها بالطريقة نفسها التي تتلقاها السلفيات الأخرى؛ ولكنها تنظر إلى النصوص التي توجب طاعة ولي الأمر وتغلبها وهكذا.

(١) يرجع في تفصيل ذلك لدراسة (حملة للترويج لإسلام جديد)، التقرير الإستراتيجي لمجلة البيان، العدد الثامن.

ولكن السلفيين في مجموعة بلدان تجنَّبوا العمل السياسي لأسباب كثيرة مختلفة؛ والواقع أن خبرتهم في هذا المجال محدودة، وعلى الرغم من أن هناك تجاربَ سلفية في الكويت والبحرين، ولكن التجربة السياسية - أصلاً - في هذه البلدان ضعيفة، كما أن مفهوم الدولة لا ينطبق على هذه المناطق فنفترض أنها لا تصح معياراً جديّاً، ودليلاً على فشل أو نجاح هذه التجارب السياسية.

وفي أعقاب نجاح الثورات العربية في بعض الدول سارعت كثير من التيارات السلفية فيها إلى محاولة الولوج إلى العمل السياسي الذي بدت آفاقه مفتوحة، ولكن هناك مجموعة إشكاليات تعوق في نظرنا بين هذه التيارات وبين جني ثمار هذا العمل:

أولاً: إشكاليات مفاهيمية منهاجية:

هذه المفاهيم تتعلق بأفكار التيارات السلفية وعلاقتها بالسياسة.

بين فقه الاستضعاف وفقه التمكين:

لم يحظ هذا الفقه بالاهتمام والتأصيل قبل سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٨م لعدم الحاجة إليه في تلك الأزمنة إلا قليلاً، وتلمح في كتابات ابن تيمية إشارات لهذا الفقه عندما يقول: (فالعالِم في البيان والبلاغ قد يؤخر البيان والبلاغ في بعض الأشياء إلى وقت التمكُّن؛ كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء أو النهي عنها حتى علا الإسلام وظهر، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات...)[2].

والمثير للانتباه أنه حتى بعد سقوط الخلافة لم يجرِ الاهتمام به بطريقة جدية من قِبَل العلماء في بيان معنى المصطلَحَين، والفروق بينهما، وحدودهما، وأحكام كل حالة منهما، والحد الأدنى للاستضعاف... وهكذا.

لذلك يحدث الخلط بينهما؛ ففي مرحلة الاستضعاف قد يظن المرء أنه في مرحلة قوة وتمكُّنٍ فيشرع في أفعالٍ وأقوالٍ تعارض ذلك المفهوم مما يعرِّض البيئة السياسية إلى النفور من هذا الشخص أو الاتجاه (غزوة الصناديق، وهدم الأضرحة)؛ ولذلك فإن الفرق بين هذين الفقهين يحتاج لمزيد من الدراسة والبحث والتأصيل.

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٠/ ٥٩.

التفرقة بين الثوابت والمتغيرات:

إن أكبر ثوابت الأمة في المجال السياسي هو التحاكم إلى الشـــرع وجعل مرجعية الإسلام هي الأصل، ولكن يجب علينا العلم بأن مساحة الاجتهادات والمتغيرات في السياسة واسعة وأن ما جاء به الوحي في تفاصيل النظام الإسلامي قليلة وأن أغلبه يندرج تحت المقاصد والقواعد العامة.

فقولُ تيارٍ ما – مثلاً –: إن نظامَ الحُكم الإســـلامي لا يحدد مدة معيَّنة للخليفة، فهذا لم يرد فيه نص ووحي؛ فلماذا التشديد فيه واعتبارُه من الثوابت؟

ولكـــن هناك فرق بين ما يردده بعض الناس في وســـائل الإعلام من أن هذه المســـائل السياســـية كـ (الاســـتفتاء أو الانتخابـــات) لا علاقـــة لها بالدين و بـــين أن نقول: إن هذه المســـائل داخلة في المباح شـــرعاً؛ فأفعال الإنســـان وأقواله وتوجهاته يجـــب أن يكون مصدرها الدين والشـــرع ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

مفهوم العالم الشرعي في زمننا المعاصر:

ضرب علماء الأمة في القرون الســـابقة المثل الأعلى للعالم الفقيه المتبحر في مســـائل الشـــريعة، الخبير بتحقيق مناطات المســـائل؛ وخاصة في ما يتعلق منها بالمجال السياسي. أما هذه الأزمان مـــع تعقُّد المناطات وتحريرهـــا وتحقيقها، وقد أصبح من ســـمات العصر التخصص في المســـائل والفروع، وأضحت السياســـة لها معاهدهـــا ومراكزها البحثية التـــي تضع أمام صانع القرار السياســـي كثيراً من الخيارات والاجتهادات مما لا يســـتطيع العالم الشـــرعي في زماننا الإلمام بها والتبحر في مســـائلها، فقد لزم علماء الشرع اللجوءَ إلى المتخصصين بهذه المسائل، ومع ملاحظة أن العلماء في هذا الزمان تم إبعادهم عن المطبخ السياســـي وصناع القرار السياسي، وللأسف فإن بعض علمائنا يعتبـــرون أن الإلمام بالسياســـة لا يحتاج إلى مثل هذه التخصصات؛ فإن الأمور يمكن تحصَّل بســـماع نشرة في قناة فضائية أو قراءة صحيفة، ولا تحتاج إلى التعمق فيها واستشارة المتخصصين بالرغم من أن السياسة أصبحت عِلماً له علماؤه.

ثانياً: إشكاليات إستراتيجية:

الإســـتراتيجية في بعض اســـتخداماتها هـــي تعبير عن التوجـــه العام أو المســـار الذي يربط بين الأهـــداف العامة المرتبـــط منها بالغايات وبين النقطـــة التي نقف عندها؛ أي: هي انتقال بين واقع حالي وواقع مأمول، وكل ذلك مبني على تشخيص حقيقي للواقع يســـتفيد من الفرص ويعزز مواطن القـــوة ويحـــارب التهديدات ويعالج مواطـــن الضعف، كذلك تتوافر فيه رؤية وغاية نهائية وحالة تميز الوحدة عن غيرها، بمجموعة من الأهداف والغايات تحقق هذه الرؤية.

فدراسة الإستراتيجية في حقيقتها تتطلب معرفة النقطة التـــي أنت فيهـــا، والنقطة التـــي تريد أن تتحـــرك إليها ثم المســـارات التي يمكن أن تســـلكَها للوصول بين النقطتين مع إدراك المعوقـــات والمحفزات للوصول إلى المـــراد، أو الهدف والبيئة التي تجـــري فيها هذه العناصر مع عدم إغفال الفكر والفلسفة والنظرية التي وراء تحديد هذه العناصر.

فالحركة الإســـتراتيجية تقتضي دراسة أطراف الصراع وعناصر القـــوة والضعف فيها وترتيب الأهداف للوصول إلى الغاية المنشودة وتحديد مسارات العمل.

وحـــين تكون الحركة عبارة عـــن تكتيتكات لحظية وردود أفعال وتخطيط يعتمد على حل المشاكل اليومية والآنية، يمكن أن نعتبر أن ذلك نوع من الفشل الإستراتيجي.

ثالثاً: إشكاليات سلوكية:

لا يصح للتيارات الســـلفية أن يكون لها في إحدى البلدان نواة خمسة أو ستة أحزاب تحت التأسيس. فما بالنا بتنسيق هذه التيارات مع جماعات إسلامية أخرى كالإخوان المسلمين وغيرهم؟

إن هذه الاشكالية ذات شقين:

قلبيٌّ: يتعلق بالإخلاص والتجرد من الهوى وحب الزعامة؛ وإحساس الفصائل الكبرى بأن الجماعات الصغيرة يجب أن تنضوي تحتها.

علمي: يتعلق بفقه الخلاف؛ ومحاولة إيجاد مظلة إستراتيجية تنطلق فيها التيارات الســـلفية للعمل السياسي تحت راية واحدة مع بقاء جماعاتها الدعوية تمضي في عملها مستقلة.

إن الحركات الســـلفية في العالـــم العربي تمر بمنعطف خطير في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة؛ والتحدي الأكبر لها: هو التكيف مع الواقع المحيط، وكسر جدار الشرنقة التي كانت تعيـــش فيها أو أُرغمَت على الحياة فيها مع الاحتفاظ بثوابت السلفية وضوابطها.